

تقرير

إصدار اليوروبوندز: التمويه يتأهّن والمخاطر تتسع

استبدلت وزارة المال سندات يورو بوندز بقيمة 5,5 مليارات دولار بسندات بالليرة يحملها مصرف لبنان لتتحقق وفراً بقيمة 1,4 مليار دولار من خدمة الدين، إلا أنه في موازاة ذلك بدأت نسبة الدين بالدولار تزداد وتتسع حلقة المخاطر الناجمة عن هذه العمليات غير التقليدية

محمد وهبة

انتهت وزارة المال عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بحلها مصرف لبنان بسندات خزينة بالدولار (Eurobonds) أصدرتها خلال الأيام الماضية بقيمة أصول 5,5 مليارات دولار. هذه العملية تؤمن للخزينة كل حاجاتها المالية لخدمة الدين بالعملة الأجنبية خلال السنة الجارية (تبلغ قيمتها 4,3 مليارات دولار)، إلا أنها تنطوي على مخاطر نظرا لكونها عمليات غير تقليدية يتوسّع مصرف لبنان في تنفيذها وهي تنطوي على أهداف نقدية ولها أثر واضح على الدين العام بالعملة الأجنبية، ومن نتائجها أنها تصبح مرتبطة جزئياً بالأسواق الدولية. جرت العملية على مرحلتين: في الأولى، أصدرت وزارة المال سندات

المستثمرون وتجار السندات الدوليون يتخلون عن السندات اللبنانية، لأن السندات الأميركية باتت أكثر جدوى

يوروبوندز بقيمة 5,5 مليارات دولار موزعة على أربع شرائح اشتراها كلها مصرف لبنان وسند منها من خلال إطفاء سندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة مماثلة، أي 8250 مليار ليرة. وهذه الشرائح جاءت على النحو الآتي:

- شريحة بقيمة مليار دولار تستحق في آذار 2028 ويبلغ العائد السنوي عليها 8%.

- شريحة بقيمة 1,5 مليار دولار تستحق في تشرين الثاني 2031 ويبلغ العائد السنوي عليها 8,10%.

- شريحة بقيمة 1,5 مليار دولار تستحق في أيار 2033 يعائد سنوي يبلغ 8,20%.

- شريحة بقيمة 1,5 مليار دولار تستحق في أيار 2034 يعائد سنوي 8,25%.

في المرحلة الثانية من العملية، يقوم مصرف لبنان بالاختتاب بسندات

المصارف اللبنانية قد تسحب من العراق

محمد وهبة

كانت المصارف اللبنانية تتنافس للدخول إلى السوق العراقية إلى أن بلغ عددها عشرة. لم يطل الأمر قبل أن يتجنّب أن الاستثمارات هناك غير مضمونة. مسار التهاافت على العراق انقلب رحلة عودة مخيبة للأمل وتلاشي المطامع المصرفية في الغرف من ربيع النقط العراقي. هذه النتيجة أبرزها اللقاء الشهري الذي عقد الخميس الماضي بين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ووفد جمعية المصارف. أدرج بند انسحاب المصارف اللبنانية من العراق على جدول أعمال اللقاء، بناء على طلب جمعية المصارف «بغية مناقشة المستجدات السلبية التي تصطب على جو العمل المصرفي والتي تصب في مصلحة العاملة في العراق، ومنها المصارف اللبنانية العشرة».

وبحسب التعميم رقم 159/ 2018 الموجه لرؤساء مجلس إدارات المصارف، فإن المواضيع التي توشّطت في إطار هذا البند هي ثلاثة:

- ودائع المصارف اللبنانية في فرع البنك المركزي في أربيل كردستان - العراق. لا يزال موضوع تسديد هذه الودائع معلقاً على رغم كل المراجعات الجارية مع البنك المركزي والسلطات العراقية الأخرى وأخرها زيارة رئيس الجمهورية (ميشال عون). وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر، على هذه الزيارة وموافقة المسؤولين العراقيين على طلبها، لم يتحقق أي تطور إيجابي في شأنها، ما ألزم المصارف اللبنانية بتدوين هذه الودائع كخسائر في خاتمة الديون المشكوك بتحصيلها.

- يجري إلزام المصارف اللبنانية في العراق، بالدخول في استثمارات قد

سلامة: لا قابلية على اليوروبوندز

في اللقاء الشهري الأخير بين حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، عمد رياض سلامة إلى تبرير التدثني في أسعار سندات اليوروبوندز المتداولة في الأسواق الدولية، فهو أشار إلى أكثر من عامل يساعد على حصول تقلبات في الأسعار، أبرزها انسحاب صناديق الاستثمار الدول الناشئة نحو الأسواق الأقل مخاطر. وارتفاع المردود على السندات الأميركية من فئة 10 سنوات إلى 3%، والتطورات في المنطقة التي أثّرت في «القابلية لاقتناء» سندات اليوروبندز».

مخاطر غير صحية

إن المصارف اللبنانية كانت تلحظات انخفاض الأسعار والضغط الأمنية والعسكرية باعتبارها فرصة لشراء السندات. كانت المصارف تبني هذا القرار على أساس أن لديها سيولة كافية توفر لها مرونة التحرك الاستثماري، وأن لديها قدرة على فهم التطورات في المنطقة بنحو أعقق وأسهل من المستثمرين الأجانب «الحيثاء». لكن المشكلة أن الوضع اللبناني، فعلى الصعيد المصرفي، ستمدع المصارف اللبنانية، كما في السابق، إلى إقبال ما تبقى من حسابات تابعة للأشخاص الواردة اسمائهم ضمن القرار، بالإضافة إلى إقبال عشرات الحسابات التي تشبّه المصارف في لبنان بالاحتفاظ بسندات في السئوي مع إيران. لا يقتصر الأمر على ذلك، فمن المعروف أن السندات اللبنانية كانت مرغوبة في السابق نظراً إلى العائد الكبير عليها، لكن سهولة تسيلها في السابق كانت تشكل ميزة لدى التجار والمستثمرين، فهم كانوا يعلمون

سياسة

مقالة

ما الجديد في العقوبات الأميركية على حزب الله

بعض تلك الدول بأربعة، هي بنك بيلوس وبنك البحر المتوسط وبنك بيروت وبنك لبنان والمهجر، معظمها يوجد على شكل مكاتب تمثيلية. وعليه يبقى السؤال الأهم: إلى متى ستبقى المصارف اللبنانية خاضعة للإملاءات والضغوط الخارجية بحجة أن النظام المصرفي اللبناني يشكل العمود الفقري للاقتصاد في لبنان، وبالتالي لا بد من حمايته، ولو اقتضى الأمر التنازل عن السيادة المالية للدولة؟

على الصعيد السياسي، يأتي هذا القرار بعد أسبوع على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وبعد يوم واحد من اتهام الخزانة الأميركية لحاكم البنك المركزي الإيراني وبنك البلاد الإسلامي في العراق بتسهيل نقل ملايين الدولارات لصالح الحرس الثوري الإيراني الذي يقوم بدوره بدعم حزب الله. وقد صرّح مسؤول الخزانة الأميركية ستيفن منوشن بأن قرار «مركز استهداف تمويل الإرهاب» يأتي في سياق الجهود لمواجهة أفعال إيران وحزب الله المرعزة للاستقرار في المنطقة. واتهم القرار مجلس شورى حزب الله بالعمل على إطالة معاناة الشعب السوري وتاجيح الصراع في العراق واليمن وتعريض الدولة اللبنانية والشعب اللبناني للخطر بتوجيهات من الحرس الثوري الإيراني.

من المتوقع أن يترك هذا القرار تأثيره على الوضع السياسي اللبناني، لا سيما على موضوع تشكيل الحكومة. إذ سنتدرج به بعض الأطراف اللبنانية للوقوف حائلاً أمام حصول حزب الله على حثابب أساسية في الولة، وبالتالي عدم تعرض الحكومة اللبنانية للحصار والمقاطعة من قبل بعض الدول.

في المحصّل، يُعتَبر قرار دول التعاون الخليجي سابقة خطيرة وتدخلأ فاضحاً في شؤون لبنان الداخلية يستوجب رداً على مستوى الحد من السلطات في لبنان، ليس أقله استدعاء سفراء تلك الدول لإبلاغهم رفض لبنان لقرارهم وللتدخل في شؤون طرف لبناني يمثل شريحة واسعة من اللبنانيين. حتى يأتي ذلك اليوم، سيبقى اللبنانيون بانتظار صدور لوائح جديدة.

*رئيس جمعية خبراء كشف الاحتيال المالي المجازين - فرع لبنان

تقرير

إطلاق مناقصة غاز المسال

أطلق وزير الطاقة سيزار أبي خليل دفتر الشروط لاستخدام بوخر الغاز المسال LNG. وفي مؤتمر صحفي عقده أمس، عرض أبي خليل دفتر الشروط الفني لمشروع استخدام بوأخر الغاز، مشيراً إلى أن «المشروع تأخر منذ عام 2010 بسبب أجدتات البعض، والدولة تكبّدت 27 مليار دولار منذ التسعينيات بسبب الخيارات والقرارات الخاطئة سابقاً»، وأشار إلى أنّ 96 شركة سحبت دفاتر الشروط، فيما تأهل 13 انتلاقاً دولياً لخوض المناقصة، موضحاً أن أمام الشركات 120 يوماً لإعداد ملفاتها، على أن ترفع بعدها مجلس الوزراء لتقييمها والموافقة عليها، وأشار إلى أن «دفتر الشروط يسمح بوجود فائز أو أكثر حسب الموقع». وشدّد، في هذا السياق، على «أننا» نحمل مشروع بناء الدولة وتطبيق القانون، ولنشأت اللفظ قانونها الخاص». ورأى أن «الدعوة من بعض الأطراف لتجاوز القانون جريمة. ونحن حراس الدولة ونبتبع القوانين ولا نسمح بتجاوزها».

من جهة ثانية، أعلن أبي خليل المصادقة على مناقصة إنشاء مجمع نفطي دولي في منشآت النفط في طرابلس «سيكون من الأكبر على شاطئ المتوسط، فازت به شركة روزنفت الروسية العملاقة» معتبراً أن ذلك «سيشكل مخزوناً دولياً استراتيجياً مهماً للدولة اللبنانية».

الهادفة إلى محاصرة حزب الله مالياً؟ وما هي

قدرة دول مجلس التعاون الخليجي بالضغط على النظام المصرفي اللبناني في حال قرر عدم الامتثال؟ لا تملك دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الخيارات الفاعلة على هذا الصعيد. إذ إن أسوأ الاحتمالات يتمثل في تشدد دول الخليج في ما يتعلق بتحويلات اللبنانيين العاملين في تلك الدول الى المصارف اللبنانية، مع العلم بأن تحويلات اللبنانيين من دول الخليج الى لبنان تبلغ حوالي 3 مليارات دولار أميركي سنوياً. كما أن من المستبعد أن تعمد دول التعاون الخليجي الى التضييق بشكل مباشر على المصارف اللبنانية، إذ ينحصر عدد المصارف اللبنانية الموجودة في

ما هو مركز «استهداف تمويل الإرهاب»؟

أسّس مركز استهداف تمويل الإرهاب بموجب مذكرة تفاهم وقعت في 21 أيار 2017 بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية التي تراسر المركز بالتساوي مع الولايات المتحدة الأميركية، وبعضوية كل من البحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة بهدف مواجهة التهديد المتصاعد لتمويل الإرهاب. يُمثّل هذا المركز أداة تعاون بين الولايات المتحدة الأميركية التي تعهدت بوضع خبراتها في مجال مكافحة الإرهاب ودول التعاون الخليجي. وقد حدّدت اهداف المركز بتنمّع وتبادل المعلومات المتعلقة بشبكات تمويل الإرهاب، وتوحيد جهود الدول الأعضاء، وتقديم الدعم الى دول المنطقة التي تحتاج الى مساعدة في بناء قدراتها على مكافحة تمويل الإرهاب. كما جاءت مذكرة التفاهم على ذكر حزب الله كأحد المُستهدفين من هذا التعاون.

(الوكالة الوطنية للإعلام)



حال استهلك رأس مال المؤسسة، ما يعرض رساميلها (المصارف) للتآكل والذوبان. كذلك تجهل المصارف نظام الاشتراك السنوي والذي يكون في غالبية أنظمة ضمان الودائع نسبة مئوية متدنية من الودائع لدى كل مصرف.

نقاشات اللقاء بيّنت أن مصرف لبنان سيفرض اتخاذ مؤونات على كل الاموال التي أخذت من لبنان كإجراء احترازي يجنّب المصارف في لبنان من الأخطار في سوق العراق (المصارف اللبنانية الكبرى موجودة في العراق). وفي المحصلة «جرى التوافق على أن تخرّبت المصارف قبل اتخاذ قرار جماعي في شأن الاستمرار أو الانسحاب في السوق العراقية، وعلى أن يسافر وفد من لجنة الرقابة على المصارف للتباحث مع السلطات العراقية- الموازية».